

هل يحسن إصلاح العمليات الإنسانية حماية ومساعدة النازحين داخليا؟

أن ديفيز

يطور العاملون في المجال الإنساني بالتدرج أنظمة أفضل لتصوير حياة وأوضاع النازحين داخليا وسبل توفير الحماية والمساعدة. لكن لا يزال من الصعب الجزم بأن إصلاح العمليات الإنسانية لها أي أثر إيجابي على حياة النازحين داخليا.

ومن ثم تناول هذه الفجوات من خلال أعمال المراقبة الداخلية والمسح. وكل خطوة من هذه الممارسات تمت بالموافقة المشتركة للوكالات المعنية، وقد منحت الشرعية للسبل المختارة للتعريف والموافقة على النتائج التي تم الحصول عليها. وللأسف كان التوقيت سيئا في حالة مقديشو وأجري البحث في أوج النزاع، وأصبحت النتائج قديمة بمجرد الانتهاء من جمعها وتحليلها. ومع ذلك كان أحد النتائج الإيجابية للمسح هو تحقيق فهم أكبر لديناميكيات النزوح والأسباب التي أدت إلى هروب بعض المجموعات لتظل نازحة. والقالب الذي نتج من المراجعة المكتبية التي جرت في أنحاء البلاد قدم صيغة مشتركة للوكالات لتستخدمها كبيانات أساسية عند إجراء دراسات تحديد وتعريف جديدة في مناطق معينة.

وتم إجراء دراسات تعريفية أخرى في عام ٢٠٠٧ باستخدام مجموعة من الطرق في حالات مختلفة (الخرطوم، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر) واشتملت بشكل متساو على المشاورات من خلال مجموعة الحماية. وأدى ذلك إلى التوصل إلى تقارير وإحصائيات مقبولة حول النازحين داخليا وتشكيل البينة الأساسية التي سيتم وضع وتصميم الاستجابات المستهدفة على أساسها. وأظهرت أيضا أن التعريف بالنازحين داخليا تكون عملية أكثر نجاحا عند تنظيمها من خلال آلية المجموعات فضلا عن إجراء الدراسات من طرف واحد.

كيف يمكن قياس التحسينات؟

تشهد طريقة المجموعات - التي اعتبرت مبدئيا مربكة ولا تؤدي إلا لاجتماعات أكثر من اللازم - تقدما بطيئا، بإجماع المجموعات العاملة، في طريقها لاكتساب الأهمية المرجوة في إرساء المعايير والمبادئ المتفق عليها لحماية النازحين داخليا. ولم يتم نشر الكثير من تلك المعايير والمبادئ ولكن عملية التشاور اشتملت على ورشات عمل في دول عديدة للإجماع على ما يحتاجون إلى تحسينه. وأثبتت ورشات العمل فائدة منتديات الربط الشبكي في مناقشة قضايا الاهتمام، وقدمت للأطراف المعنية قاعدة أوضح لفهم المتطلبات. وعلى سبيل المثال فإن كتيب حماية النازحين داخليا القادم اقتراب من الصياغة النهائية، وهو عبارة عن مجموعة مقتطفات من فصول مختلفة ساهم بها المعنيون

أكثر دقة فقط ولكنها تشمل الحصول على المعلومات الأساسية حول سماتها الخاصة أيضا. وتستلزم العملية الحصول على موافقة مشتركة بين غالبية المعنيين حول جمع المعلومات ووسائل التعريف بالنازحين، وكيفية تحليل البيانات، والأهم من ذلك كيفية تحديث تلك البيانات. وبهذه الطريقة المتفق عليها اتفاقا مشتركا تستطيع الوكالات صياغة مشاريع منسقة ومناسبة أكثر، ويستطيع المانحون الحصول على قاعدة بيّنة ذات مصداقية أكبر ليدعموا تلك الوكالات على أساسها.

لقد كان نظام المجموعات مفيدا جدا في دفع منهج مشترك للتعريف بالنازحين داخليا. وقبل البدء في هذا النظام كانت كل وكالة تحصى النازحين في منطقتها الجغرافية التي تعمل فيها أو وفقا لولايتها، مما أدى إلى حدوث تكرار في المناطق التي كان يعمل فيها العديد من الجهات الإنسانية وحدثت فجوات في المناطق التي لم يتواجدوا فيها. ولقد وقع الإحصاء المزدوج أيضا عندما تحرك النازحون داخليا ذهابا وإيابا وفقا لديناميكيات النزاع في المناطق، فالنازحون الذين نزحوا بسبب النزاع في تاريخ معين تم إحصائهم مرة أخرى عندما أدى نشوب الأعمال العدائية من جديد إلى تشريد نفس الأشخاص مرة أخرى. لقد كان ذلك - وربما سيظل دائما - معضلة متواترة أمام لجان حركة السكان التي تدرّك أنها مهما تمكنت من الحصول على بيانات أكثر مصداقية حول النازحين داخليا فإن تلك البيانات تصبح قديمة بسرعة بمجرد وقوع موجات جديدة من النزاع والنزوح.

وفي حالة الصومال، وافقت مجموعة الحماية المكونة من فريق الأمم المتحدة القطري الواقع في نيروبي والمنظمات غير الحكومية الدولية (بالأخص مجلس اللاجئين الدماركي) على منهاج مشترك للتعريف بالنازحين داخليا. وبدأت الوكالات بإستراتيجية الحصول أولا على ملخص تاريخي للنزوح في الصومال عبر مراجعة مكتبة شاملة لجميع إحصائيات النازحين داخليا التي جُمعت خلال الثلاث سنوات السابقة. ومكنهم ذلك من تحديد مواقع أكثر الفجوات المعلوماتية برونز،

كما قد استنتجنا، أنا وماغنس موري في مقال كتبناه لنشرة الهجرة القسرية في عام ٢٠٠٥ حول عيوب الحماية والمساعدة في البرنامج الإنساني للأمم المتحدة أنه يمكن عكس هذه العيوب من خلال القيادة الإنسانية المحسنة. واليوم تتأصل عملية الإصلاح الإنساني وإن كان بطيء في العديد من الدول. والتحدي الرئيس الذي يواجه هذه العملية هو كيفية قياس وتحديد وقائع النزوح الداخلي لمساعدة صانعي القرار لترتيب الموارد حسب الأولوية وفقا للاحتياجات الأكبر للحماية والمساعدة.

ومشكلة إحصائيات النازحين داخليا في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما دولتان من الدول الثمانية التي يجري تجربة منهاج المجموعات فيها، هي صعوبة تقييم وتقدير أعداد النازحين داخليا فيهما حيث تشير ديناميكيات النزاعات في كلتا الدولتين إلى أن السكان يهربون من أو داخل المناطق التي ينشب فيها النزاع وقد يظلوا نازحين لفترات زمنية مختلفة أو أنهم ينتقلون من مكان لآخر بحثا عن الأمن. لذا فإن تتبع تحركاتهم وجمع وحفظ البيانات الخاصة بأعدادهم وأوضاعهم المحددة كان دائما عملا صعبا، ومع ذلك وبدون وجود تقديرات أوضح يظل من الصعب معرفة كيفية وضع الفعاليات المناسبة لتخفيف محتتهم أو التحدث نيابة عنهم لحشد الموارد. وعلاوة على ذلك، ليس كل النازحين داخليا مستضعفون على حد سواء، والتقدير الإحصائي البحث لا يظهر بالضرورة من أكثر النازحين حاجة للحماية أو المساعدة أو أي دعم آخر لآليات التعايش الخاصة بهم. لذا فإن نقطة البداية المنطقية لترتيب أولويات الموارد الشحيحة هي الحصول على بيانات أكثر دقة وتبصر للنازحين داخليا.

وبذلت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خلال العامين الماضيين جهودا لتحسين عملية جمع بيانات النازحين داخليا من خلال العمل على سبل "للتعريف" بهم في الحالات المختلفة لكل دولة، ويقود العملية مركز رصد النزوح الداخلي في جنيف. ولا تقتصر عملية التعريف بالنازحين داخليا على الحصول على أرقام



نازحون يحملون أكياس الذرة التي وزعها برنامج الأغذية العالمي في جوهري في الصومال، سبتمبر ٢٠٠٧

به القيادة والتنسيق الأكثر فعالية من خلال المنهاج المجموعات في النتائج الناجحة ليس واضحا بعد.

كما يتم التحضير حالياً لتقييم خارجي أكثر شمولاً يتم إجراؤه على مرحلتين ومن المتوقع أن يدرس هذا التقييم بشكل أكبر والنتائج التي تم تحقيقها ومن المتوقع أن ينتهي بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وأحد المظاهر الهامة جدا لهذا التقييم هو تطوير نماذج قياس معيارية ليتم من خلالها الحكم على الأداء في شتى أنحاء الهيئة.

تعمل آن ديفيز (anne.davies@undp.org)

حاليا كمستشارة المجموعات المستضعفة وللنازحين داخلها في الأمم المتحدة في جزر المالديف، ويمثل المقال وجهة نظر شخصية وهو لا يعكس آراء الأمم المتحدة.

١. www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/

2. IDP%20Supplement/07.pdf

٣. www.humanitarianinfo.org/iasc

٤. www.internal-displacement.org

٥. تتألف لجان حركة السكان من الموظفين المحليين، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة التي تقتفي أثر تحركات الناس في مناطق الأزمات. وفي الصومال يصدر هذه اللجان تقارير شهرية يدعمها وينشرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهي تقدم مؤشرات الاستجابات لخطورة الصراع، أو الجفاف، أو الكوارث الأخرى بالإضافة إلى تحركات العودة العفوية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تستخدم هذه اللجان بشكل محلي أكبر ولكنها في الأساس تقدم معلومات مفيدة مشابهة.

٦. www.humanitarianinfo.org/iasc/content/documents.0

حوادث الحماية في مخيمات النازحين داخليا والفجوات في الوصول إلى الخدمات والحقوق في مناطق العودة والإبلاغ عنها. وبعيدا عن التحديات التي تواجه منهاج المجموعات، ذكرت التقارير أن المنهاج يبني بنجاح آلية تنسيق قوية بين الشركاء. وكان ذلك مفيدا لخلق مجال لمناقشة قضايا الحماية وكان له نتائج إيجابية أخرى أيضا: وهي تناول القضايا المتعلقة بالسياسة مثل عدم ملكية الأرض، والحالات الطبية الخطيرة والعجز، والأسر التي تعيلها الإناث والأيتام.

وربما من المبكر جدا الحكم على التحسينات التي طرأت على الاستجابة الإنسانية أنها يمكن ربطها بالأثر الإيجابي على حياة النازحين داخليا. وتشير العديد من التقارير إلى أن النجاح لا يزال يتعلق إلى حد كبير بالقيادة على مستوى المنسق الإنساني ومستويات المجموعات. وفي عام ٢٠٠٦ قاد مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية تقييما لمنهاج المجموعات في الدول الرائدة والذي أدى إلى التقييم الذاتي المؤقت لتنفيذ منهاج المجموعات التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الميدان، كما فحصت الدراسات وورشات العمل التي نُظمت في الدول الأربع لتنفيذ المنهاج في الأساس المظاهر الإجرائية لأداء المجموعة، ولم تؤد إلى كشف الكثير عن دور أي جزء من عملية الإصلاح الإنساني في التحسينات الملموسة التي طرأت على النازحين داخليا. وانعكس ذلك في قسم الشكر والعرفان في ذلك التقرير "أن القدر الذي ساهمت

الرئيسيون بقضية الحماية، بالإضافة إلى قرب انتهاء نشرة صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تقدم إرشادا حول عملية التعريف بالنازحين داخليا في الميدان. وبتطبيق الأطر المتفق عليها بشكل مشترك يتوفر الآن تأكيد أكبر حول كيفية المضي قدما في التنسيق مع الأطراف الإنسانية التي تتلقى المعلومات بشكل مشابه، وثقة أكبر في البدء في المبادرات المشتركة للتعريف بالنازحين داخليا وحمايتهم ومساعدتهم. ولكن قياس المدى الذي يساهم به كل ذلك لتحقيق التحسين في الحياة اليومية للنازحين داخليا ليس عملا سهلا. وهناك أيضا تساؤل حول إذا ما كان تأسيس نظام المجموعات مجدي التكلفة قياسا بالأثر الذي يحققه. فهل تذهب الأموال إلى التكاليف الإدارية فضلا عن المستفيدين، وإن كان هذا هو الحال، كيف يحقق ذلك الفائدة للسكان المستهدفين؟ ويجب أن يُصر المانحون على الحصول على تحليلات التكلفة التفصيلية للمجموعات المختلفة في عام ٢٠٠٨.

لقد حظي منهاج المجموعات الذي تم تطبيقه في باكستان بعد زلزال ٢٠٠٥ بردود فعل وآراء مختلفة بالنسبة لفعاليتها وقاسمه في المراحل الأولية. ولكن بعض المجموعات كانت ناجحة في تبسيط إيصال الخدمات على الأرض. وكانت إحدى المبادرات المفيدة بشكل خاص من إعداد مجموعة الحماية هي نظام مراقبة الحماية المشتركة الذي يهدف إلى مراقبة